جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي–
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة

السنة الجامعية: 2021 – 2022
المستوى: أولى ماستر
التخصص: محاسبة
المدة: 01 سا و 30 دقيقة

يوم : 2022/02/09

امتحان الدورة العادية في مقياس الحوكمة المحاسبية للمؤسسات

السؤال الأول: (10 نقاط)

- يعتمد هيكل نظام الحوكمة على التوجهات الأساسية للشركة وعلى الدور الذي تلعبه بالمجتمع، اشرح ذلك؟
- إن تطور حوكمة الشركات كان نتيجة لإسهامات العديد من النظريات، أذكرها مع توضيح أهم ما قدمته في تدعيم أنظمة الحوكمة.
- يشير (كوشتا–هيلبلينغ وسوليفان) إلى وجود العديد من الأسس والضوابط التي تحقق فعالية الحوكمة. أذكرها مع اسقاط ذلك على حالة الجزائر (باختصار).
- وضح باختصار خصائص نظام الحوكمة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة.

السؤال الثاني: (04 نقاط)

- نتيجة للتطورات في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عرفت المسؤولية الاجتماعية تطورا في المفهوم، وضح ذلك باختصار.
- المسؤولية الاجتماعية تستند إلى العديد من النظريات. أذكرها باختصار

السؤال الثالث: (06 نقاط)

يؤدي مجلس الإدارة دورا محوريا في نظام حوكمة الشركات بأي دولة.

- وضح مسؤوليات مجلس الإدارة.
- من أجل تسهيل عمل المجلس يتم خلق لجان داخله، أذكر أهم لجان المجلس والمهام المسندة لها.

الأستاذ بوسنة حمزة

بالتوفيق

الإجابة النموذجية

الجواب الأول: (10 نقاط)

- **يعتمد هيكل نظام الحوكمة على التوجهات الأساسية للشركة وعلى الدور الذي تلعبه بالمجتمع**، فمن وجهة نظر المساهم ينبغي لنظام الحوكمة الفعال أن يزيد من قيمة حقوق المساهمين ويعظم ثروتهم، أما من منظور أصحاب المصلحة ينبغي لنظام الحوكمة الفعال –إضافة إلى تعظيم قيمة حقوق المساهمين– أن يعمل على تحقيق مصالح جميع الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالشركة (الالتزام المجتمعي). **(01.00 نقطة)**

- **يمكن تلخيص نظريات حوكمة الشركات فيما يلي: (00.50 نقطة على كل نظرية)**

1- نظرية الوكالة: أشارت إلى أن المساهمين يعينون أفراد (مدراء) للقيام بمهامهم، وفي سبيل دفع المدراء إلى اتخاذ قرارات تصب في مصلحة المساهمين تتحمل الشركة تكاليف وكالة (تكاليف رقابة، تكاليف تحفيزية...الخ). اقترحت النظرية آليات تحقق التوافق بين مصالح المساهمين والمدراء، كتفعيل الرقابة من طرف المدراء غير التنفيذيين، المساهمة المؤسساتية، والتدقيق الخارجي، بالإضافة إلى تشجيع الملكية الإدارية. علاوة على ذلك، اقترحت النظرية الفصل بين منصبي الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة من أجل تحقيق أفضل حماية لحقوق المساهمين.

2- نظرية الإشراف: خلافا لنظرية الوكالة لا تركز نظرية الإشراف على منظور الفردية للمشرفين (حب الفرد لمصلحته الذاتية)، بل تركز على دور الإدارة التنفيذية كمشرفة على الشركة وعملياتها، إذ يتم دمج أهدافها مع أهداف الشركة ككل، كما أن المشرفين يكونون راضين عندما يتحقق النجاح التنظيمي للشركة.

3- نظرية أصحاب المصالح: طورت هذه النظرية تدريجيا من قبل (فريمان، 1984). ترى هاته النظرية أن الأطراف المعنية بالشركة لا يجب أن تنحصر في المساهمين والإدارة والموظفين فقط، بل ينبغي أن تشمل أيضا الهيئات الحكومية، والجماعات السياسية، والجمعيات التجارية، والنقابات، والشركات الزميلة، والموظفين وعامة الجمهور، في بعض الحالات، يمكن اعتبار المنافسين والعملاء المحتملين من أصحاب المصلحة من أجل تحسين كفاءة الأعمال في السوق.

4- نظرية اعتمادية الموارد: تركز نظرية اعتمادية الموارد على دور مجلس الإدارة في توفير إمكانية الوصول إلى الموارد التي تحتاجها الشركة، فوفقا لـ (هيلمان وآخرون، 2000) يمكن تصنيف المدراء إلى أربع فئات: الأفراد المطلعون، خبراء الأعمال، أخصائيو الدعم، والمؤثرون المجتمعيون.

5- النظرية السياسية: تشير النظرية إلى قدرة الحكومة وقطاع الشركات على تحديد تفويض السلطة لمدراء الشركات وعلاقتهم اتجاه أصحاب المصلحة الآخرين، فالسياسة يمكن أن تخلق نظم مختلفة لحوكمة الشركات. على الصعيد الدولي تصنف نظم حوكمة الشركات إلى فئتين رئيسيتين هما: النظام الموجه نحو السوق والنظام الموجه نحو المصارف.

6- نظرية تكلفة المعاملات: تشير النظرية إلى أن الشركة عبارة عن مجموع العقود المطبقة من الناحية العملية لتنظيم وضبط المعاملات المستخدمة لتحقيق العلاقات التعاقدية، كما أنه يجب على مسيري الشركة الموازنة بين تكاليف المعاملات المرتبطة بالمصادر الداخلية للشركة والمصادر الخارجية في السوق، مع اختيار العقد الذي يحقق للشركة أقل تكلفة، وذلك من أجل تحقيق أقصى قدر من الربح وضمان استمراريتها.

7- النظريات الأخلاقية: جاءت هذه النظريات لإيضاح القيمة المضافة لمفهوم الأخلاق ومدى حاجة المجتمع إلى وجود معايير وأخلاقيات عمل داخل الشركة والأسواق المالية، ويمكن حصر أهم النظريات الأخلاقية في: نظرية أخلاقيات الأعمال، نظرية الأخلاقيات الفضيلة، نظرية أخلاقيات الحوار.

- الأسس والضوابط التي تحقق فعالية الحوكمة: (00.25 نقطة على كل أساس)

1- نظام حقوق الملكية: يجب أن تضع قوانين ولوائح حقوق الملكية معايير بسيطة ومباشرة تحدد بوضوح من يملك ماذا؟، وكيف يمكن الجمع بين هذه الحقوق أو تبادلها، ومعايير تسجيل المعلومات المطلوبة، في الوقت المناسب وبتكلفة معقولة.

2- قانون العقود: يقصد به مجموعة القوانين التي تحكم الاتفاقات الشفوية والكتابية المرتبطة بتبادل السلع والخدمات والأموال والممتلكات.

3- قطاع مصرفي محكم التنظيم: وجوده يعتبر شرط أساسي لتحسين أداء سوق الأوراق المالية وقطاع الشركات.

4- آليات الخروج- الإفلاس: إن وجود التشريع الذي ينشئ آليات للتصفية والخروج بشكل منظم وعادل من الاستثمار يعتبر أمر ضروري حتى يمكن تصفية الاستثمارات وإعادة تخصيصها ضمن مشاريع إنتاجية جديدة.

5- أسواق رأس مال سليمة: يجب أن تتميز البورصة بمواصفات عديدة والمتمثلة في عمق السوق، واتساعه ومرونته.

6- الأسواق التنافسية: وجودها يعتبر أحد أهم عناصر الرقابة الخارجية على الشركات والتي يدفعها لتحقيق الكفاءة والانتاجية من أجل تفادي فقدان أو خسارة حصتها في السوق.

7- أسواق الاستحواذ: وجودها يعتبر أحد العناصر الحيوية في بيئة الأعمال التجارية التنافسية.

8- إجراءات الخوصصة العادلة والشفافة: إن وجود قواعد وإجراءات شفافة ومباشرة وعادلة توضح كيف ومتى يمكن خوصصة الشركات يعتبر أمرا أساسيا.

9- النظم الضريبية الواضحة والشفافة: يجب إصلاح الأنظمة الضريبية بحيث تكون عادلة وبسيطة ودقيقة.

10- نظام قضائي مستقل وفعال: وجوده يعتبر من أهم الشركات في الاقتصاد الديمقراطي القائم على السوق.

11- استراتيجيات مكافحة الفساد: يتم تنفيذ تدابير فعالة لمكافحة الفساد عن طريق تحديد وتبسيط القوانين القانونية والتنظيمية، وتوضيح القوانين الخاصة بتضارب المصالح، بالإضافة إلى اعتماد وتنفيذ إستراتيجيات منظمة الشفافية الدولية الخاصة بالفساد، واعتماد اتفاقية مكافحة الرشوة الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والالتزام بها.

12- إصلاح الوكالات الحكومية: يتحقق ذلك عن طريق ترشيد إجراءات التشغيل الداخلية للوكالات وتبسيطها، وتقييم أداء هذه الوكالات بشكل منتظم وفقا لمعايير واضحة ومحددة بدقة.

13- تعزيز القدرة الإدارية والتنفيذية للهيئات الحكومية: من خلال وضع مختلف الآليات التي تساعد على تعزيز واستمرارية القدرات الإدارية والتنفيذية.

14- تشجيع قيام جهاز إعلام مالي مستقل: وجود مجتمع صحفي قوي ومطلع يعتبر أمر ضروري بالنسبة لصغار المستثمرين ولأصحاب المصلحة الآخرين في المجتمع بما في ذلك الموظفين، كما يعتبر أيضا عنصر حيوي في المجتمع الديمقراطي.

15- تعزيز وكلاء السمعة: وكلاء السمعة تعمل على تضييق فجوة المعلومات بين المطلعين والخارجيين، وذلك من خلال البحث عن المعلومات وتوفيرها للخارجيين والمتعلقة بأداء الداخليين، مع وضع معايير مهنية عالية، مع ممارسة الضغط وفي بعض الأحيان فرض عقوبات للالتزام بتلك المعايير.

- خصائص نظام الحوكمة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة: (00.25 نقطة على كل خاصية)

- مشاركة المستثمرين الأفراد والمؤسساتيين بشكل متزايد في رأس مال الشركات (المعروفين أيضا بالمساهمين الخارجيين).
- وجود إطار قانوني متطور يحدد حقوق ومسؤوليات الأطراف الرئيسية الثلاث وهي: مجلس الإدارة والمدراء والمساهمون.
- التمويل بالأسهم يعتبر وسيلة شائعة لزيادة رأس مال الشركات في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.
- يتعين على الشركات الامتثال لمتطلبات الادراج في البورصات التي يتم تداول الأوراق المالية الخاصة بها (خاصة معايير الحوكمة).
- ضرورة تقديم الرئيس التنفيذي للشركة لبيان سنوي بأن الشركة في حالة امتثال لمتطلبات البورصة، مع توضيح أسباب عدم الامتثال في حالة وجوده.
- اللاعبون الرئيسيون في النموذج هم: مجلس الإدارة والمدراء والمساهمون (خاصة المستثمرون المؤسساتيون)، والوكالات الحكومية، وأسواق الأوراق المالية والمنظمات ذاتية التنظيم والشركات الاستشارية، ويعتبر المساهم محور نظام الحوكمة.
- يشتمل مجلس إدارة معظم الشركات التي تتبع هذا النموذج كلا من الداخليين (المطلعين) والخارجيين.

الجواب الثاني: (04 نقاط)

- نتيجة للتطورات في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عرفت المسؤولية الاجتماعية تطورا في المفهوم:

يتمثل هدف الشركات في ظل الفكر الاقتصادي التقليدي في تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح والذي بدوره سيؤدي إلى تنمية المجتمع، ومن أشهر مؤيدي هذا الطرح الاقتصادي (ميلتون فريدمان)، أما (بول سامولسون) فهو مؤيد لوجهة النظر التي ترى أن المسؤولية الاجتماعية للشركة لها بعدين اقتصادي واجتماعي، وأنه يجب على الشركة أن تسعى إلى الإبداع في تبني برامج المسؤولية الاجتماعية. **(01.00 نقطة)**

- النظريات التي استندت إليها المسؤولية الاجتماعية: (00.75 نقطة على كل نظرية)

بالنسبة لنظرية المساهمين تنحصر المسؤولية الاجتماعية للشركة في تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح للمساهمين، حسب هذه النظرية تقوم الشركة باستخدام مواردها والمشاركة في الأنشطة التي تحقق لها أقصى قدر من الأرباح، شرط احترام قواعد اللعبة والمتمثلة في المنافسة الحرة والمفتوحة والابتعاد عن الغش.

أما حسب نظرية أصحاب المصالح، مادامت أنشطة الشركة تؤثر على البيئة الخارجية، فإن دائرة مساءلة الشركة تزداد إلى فئة أوسع لا تتضمن المساهمين فقط، فالشركات لم تعد أداة للمساهمين وحدهم لكنها موجودة داخل المجتمع ويجب أن تتحمل مسؤوليات اتجاهه.

بالنسبة للنظريات الأخلاقية فقد ركزت على دور الأخلاق في شركات الأعمال باعتباره السند الرئيسي لبقائها، وبناء علاقة متينة مع جميع الأطراف ذات المصلحة.

أما بالنسبة للنظرية السياسية، فترى أن السياسيين لديهم قدرة كبيرة في التأثير على قرارات منظمات الأعمال بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك عن طريق القوانين واللوائح المصدرة كقوانين العمل، وقوانين حماية البيئة، قوانين حماية المستهلكين ... الخ، وبالتالي دفع الشركات إلى بذل المزيد من المسؤولية اتجاه المجتمع.

الجواب الثالث: (06 نقاط)

- **مسؤوليات مجلس الإدارة:** المجلس هيئة إدارية منتخبة من طرف المساهمين ينتظر منه تقديم **المهام الاستشارية والرقابية،** بصفة المجلس الاستشارية (الاشرافية) فإنه يتشاور مع الإدارة بشأن التوجهات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للشركة، مع ضرورة إيلاء المجلس أهمية للتوازن بين المكاسب والمخاطر المرتبطة بها. أما بصفته الرقابية فينتظر من المجلس مراقبة الإدارة والتأكد من أنها تعمل بجد من أجل تحقيق مصلحة المساهمين والشركة ككل. **(01.50 نقطة)**

- **أهم لجان المجلس والمهام المسندة لها: (01.50 نقطة على كل لجنة)**

1- **لجنة التدقيق:** تتكون من الأعضاء المستقلين الذين يمتلكون خبرة في مجال المحاسبة والمالية والتدقيق من مهامها:

- الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.
- مراقبة اختيار السياسات والمبادئ المحاسبية.
- الرقابة على التعاقد مع المدقق الخارجي وعلى أدائه واستقلاليته.
- متابعة عمليات الرقابة الداخلية.
- مناقشة سياسات وممارسات إدارة المخاطر بالشركة مع الإدارة.
- الإشراف على الامتثال التنظيمي للشركة، والأخلاقيات وخطوط الإبلاغ عن المخالفات.

2- **لجنة التعويضات:** من مهامها:

- تحديد تعويضات الرئيس التنفيذي بناء على توقعات الأداء.
- رصد أداء الرئيس التنفيذي مقارنة بالأهداف.- تقديم المشورة للرئيس التنفيذي فيما يخص تعويضات كبار المسؤولين التنفيذيين الآخرين.
- تحديد تعويضات مجلس الإدارة.

3- **لجنة الترشيحات:** من مهامها:

- تحديد وتقييم وترشيح الأعضاء الجدد لمجلس الإدارة.
- قيادة عملية التخطيط لخلافة الرئيس التنفيذي للشركة.
- تولي عملية تقييم أعضاء المجلس والرئيس التنفيذي.